

العنف والجريمة يعود الى النقص في الطاقة البشرية والوسائل لدى مختلف الدوائر المكلفة بمكافحة الجريمة ، وخاصة لدى المحاكم ودائرة ضريبة الدخل والشرطة . فعدد المحاكم والقضاة في اسرائيل قليل ولا يكفي لدهتمام بالاعداد الكبيرة والمتكدسة من القضايا ، التي يؤجل النظر فيها لفترات طويلة ، مما يؤدي الى عدم محاسبة المتهمين وردعهم ، لانهم يدركون ان الشكاوي ضدهم ستوضع في ملفات لمدة طويلة (٨) . وتبرز في هذا المجال مسألة عجز الشرطة عن مواجعه زعماء الاجرام المنظم ، على الرغم من ان لديها معلومات وافرة عن نشاطهم . ويعترف قائد منطقة تل ابيب ، العميد موشيه تيوميكين ، بهذا العجز ، مشيرا الى النقص في الطاقة البشرية ، خصوصا لدى استخبارات الشرطة وعدم مساهمة بعض الجهات الحكومية (ضريبة الدخل مثلا) في مساعدة الشرطة والاطباء الشديد في الاجراءات القانونية في المحاكم ، كاسباب رئيسية لهذا العجز . وذكر تيوميكين ، على سبيل المثال ، ان هنالك ١٦٣٥ قضية في المحكمة المركزية في تل ابيب و ٧٧٥ قضية في النيابة العامة و ١٨٣٢ قضية في محكمة الصلح ، ما زالت تنتظر استكمال الاجراءات القانونية ، في حين يتمتع اكثر المتهمين في هذه القضايا بحريتهم خارج السجن الى حين صدور الحكم (٩) . اما مدير المحاكم موشيه نيخيت فقد أعلن انه تم خلال عام ١٩٧٧ تقديم ٥٧٦.٠٠٠ قضية الى المحاكم (ما عدا المحاكم الدينية والعسكرية والتأديبية) . اي ان كل رابع مواطن من الراشدين قدم الى المحاكمة ، معلنا انه بحسب معلوماته لا يوجد مثيل لهذه النسبة من المتهمين في العالم . وذكر نيخيت ايضا ان هنالك ٢٢٨ قاضيا فقط للنظر في هذا العدد الهائل من القضايا ، وان ٥٠٪ منهم يعملون في محاكم منطقة تل ابيب ، بينما يبلغ سكانها ثلث سكان اسرائيل فقط . وأشار مدير المحاكم ايضا الى ان ظاهرة تهديد القضاة اخذة في التزايد ، وانه تم خلال السنتين الاخيرتين تسجيل ١٨ حادثة تهديد (خطيا وشفهيا) للقضاة و ١٦ حادثة شغب في قاعات المحاكم واحراق ملفات قضائية (١٠) .

ولا تقتصر عمليات التهديد على القضاة والمحاكم فقط ، وانما تشمل الشهود ايضا ، الذين كثيرا ما يتعرضون للضغط والتهديد بالقتل او احراق ممتلكاتهم اذا لم يغيروا اقاداتهم . والكثيرون منهم يفعلون ذلك لان الشرطة لا تستطيع حمايتهم . ولذلك كثيرا ما تواجه المحاكم مشكلة عملية اثبات التهمة من جديد (١١) . كما ان التعاضى عن معالجة المشاكل الصغيرة من قبل الشرطة ، والتي تقدم اليها بالالاف من قبل المواطنين يساعد على ازدياد التوتر فانتشار الجريمة (١٢) .

ويرى البعض ان التوتر والحالة النفسية الصعبة اللذين يعاني منهما « المجتمع » الاسرائيلي ، وكذلك الاستمرار في التحريض على الحروب تشكل